لجنة السوق قد تنتهي مع قدوم وزير التجارة الجديد

في مفارقة لافتة، ستعقد لجنة سوق الكويت للأوراق المالية اجتماعا لها خلال أيام لمناقشة عدد من الأمور المهمة، وقد يكون الأخير للجنة الذي من المنتظر أن يحضره وزير التجارة والصناعة الجديد عبدالمحسن المدعج الذي أسندت له الحقيبة الوزارية قبل أيام ليترأس بحكم منصبه الوزاري رئاسة لجنة السوق. ومن المفترض أن تحل اللجنة نفسها في حال تأسست الشركة الجديدة للبورصة الكويتية وتم إشهارها في الجريدة الرسمية، وهو ما يترتب عليه إعلان هيئة أسواق المال عن تشكيل مجلس إدارة جديد يتولى إدارة السوق خلال الفترة الانتقالية حتى يتم طرح أسهم الشركة للاكتتاب.

● شريف حمدي

كل المؤشرات تدل على أن توقيف المتلاعبين نظف السوق من عبث الصعود العشوائي

عودة السيولة للارتفاع وتحذير من تلاعبات بورصوية جديدة

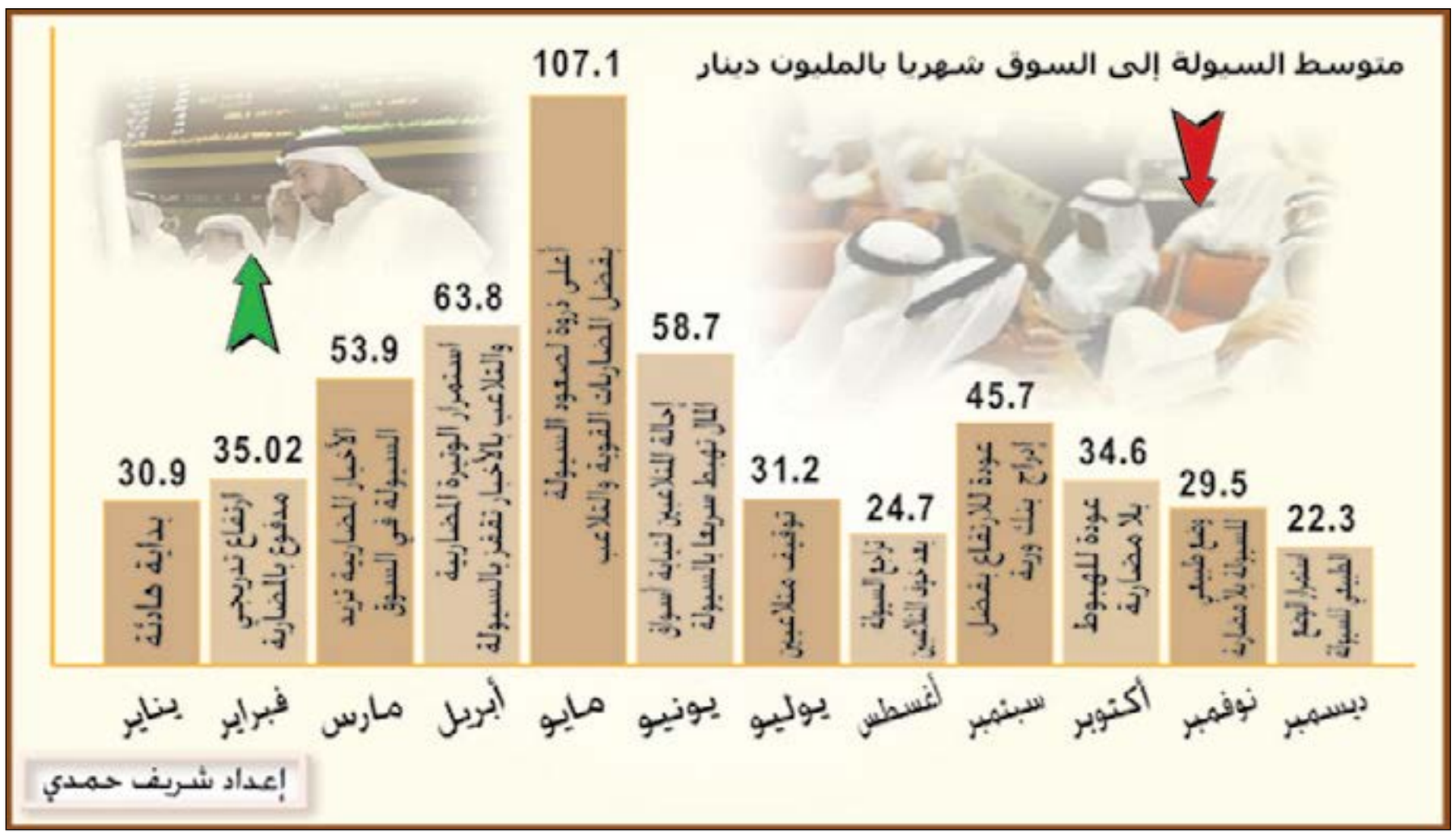

20 مليون دينار متوسط سيولة جيدة.. بل ممتازة

45٪ من السيولة توجهت لـ 3٪ من الشركات المدرجة.. هل هذا سوق استثماري؟

مطلوب حماية صغار المستثمرين قبل عودة المتلاعبين بالأسهم بفضل انتهاء التوقيف القسري

شريف حمدي

عادت سيولة البورصة الى الارتفاع في الاسبوع الأول من 2014، وقاربت متوسطاتها 30 مليون دينار. وفي رصد أجرته «الأنباء» لوضع السيولة في البورصة خلال السنة الماضية، أظهر مؤشرات عدة لكيفية ارتفاع السيولة على مدار 12 شهرا، والتي كان لها اسبابها في كل مرحلة كما يظهر «الانفوغراف» المرفق. ولعل البداية في شهر يناير كانت مقاربة للارتفاع الحاصل في بداية الاسبوع عند 30 مليون دينار، ثم صعدت السيولة بشكل مضاربي عشوائي في الأشهر اللاحقة وحتى منتصف السنة، حيث اشتعلت الأخبار المضاربية التي أودت بكثيرين في فخ الدخول للبورصة وخسارة أموالهم. وعلت الصرخة اعتبارا من يونيو الماضي، حيث يرجح ان توقيف مضاربين كبار في البورصة وملاحقة آخرين وإحالتهم الى النيابة كان خلف هبوط السيولة. ويكشف ذلك ان مضاربين بعدد أصابع اليد (البعض يحيلهم الى اثنين فقط) هم خلف كل هذه الموجة في السوق الكويتية، ما يدل على عدم كفاءة هذه السوق. لكن من ناحية تدل هذه المؤشرات، وعلى عكس ما يقوله ويردده محللون (خصوصا الفنيين الببغائيين) أن الوضع الطبيعي للسيولة في البورصة الكويتية هو بين 15 الى 20 مليون دينار وبحد أقصى 25 مليون دينار، اما عدا ذلك فهو مضاربة عشوائية خطرة على المستثمرين والاستثمار وصورة السوق. ويمكن رصد ابرز المؤشرات التي تؤكد هذه الحجة كالتالي:

1 أن 3٪ من الشركات المدرجة بالبورصة استحوذت على 45٪ من السيولة خلال العام الماضي حسب تقرير لشركة الشال، وهو ما يعني أن نحو نصف ان السيولة توجهت للمضاربة العشوائية على هذه النسبة الضئيلة، والتي على الأغلب أفادت ملاك هذه الشركات المضاربية القليلة وبعض المضاربين الكبار على حساب الصغار الذين خرج اغلبهم بـ «خفي حنين».

2 انخفاض حاد للسيولة على إثر توقيف عدد من المتداولين خلال منتصف السنة بعد ان وجهت لهم هيئة أسواق المال تهما بالتلاعب، وهو ما أدى إلى تراجع السيولة تدريجيا من 107 ملايين دينار ثم الى 59 مليون دينار ف 31,2 مليون دينار.

3 التحسن الملحوظ للسيولة في شهر سبتمبر الظاهر في «الانفوغراف» عائد الى التداولات الكثيفة بفضل إدراج أسهم بنك وربة في البورصة الكويتية، حيث ارتفع المعدل من 25 مليون دينار في اغسطس إلى 45,7 مليون دينار في سبتمبر.

4 عادت السيولة الى وضعها الطبيعي في أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر عند مستويات 35 مليونا و29 مليونا و22 مليونا على التوالي، وذلك بفضل استمرار الحظر على المضاربين الكبار الذين خافوا من العودة للعبة وسط تزايد مراقبة هيئة أسواق المال (المشكورة على تنظيف السوق من المتلاعبين). ويعني ذلك ان السيولة في مستويات الـ 20 مليون دينار هي الوضع الطبيعي من دون وجود مضاربة متلاعبة.

ويتضح من ذلك ان الوضع الحالي للسيولة في بورصة الكويت طبيعي حسبما أجمع عدد من المحللين الذين يقرأون السوق بشكل مختلف عن المضاربين الذين تتسم قراءتهم بالعشوائية وعدم الدقة، فهؤلاء الذين يقرأون السوق بحرفية يرون أن السيولة الحالية التي تقدر بـ 20 مليون دينار (70 مليون دولار) تعبر عن السوق بواقعية وهي منطقية وبل وممتازة في ظل سوق تعاني أكبر قطاعاته من شبه عزوف في ظل سيطرة النهج المضاربي وضعف الأداء الاستثماري.

ما بين أن تذهب لـ «هيئة الأسواق» أو الشركة الجديدة حصة البورصة في «المقاصة» و«صندوق الضمان» حائرة

شريف حمدي

أكد مصدر مسؤول لـ «الأنباء» أن لجنة تأسيس البورصة لم تحسم حتى الآن ما إذا كانت حصة سوق الكويت للاوراق المالية في الشركة الكويتية للمقاصة والبالغة 29٪، وكذلك حصتها في صندوق ضمان الأسهم والبالغة 60٪، ستؤول إلى شركة البورصة الجديدة (بعد خصخصة السوق) أو إلى هيئة أسواق المال، مشيرا إلى عملية تقييم الأصول الجارية حاليا ستحسم هذا الأمر.

وذكر المصدر أنه من الصعب التنبؤ بمدى زمني محدد للانتهاء من عملية تقييم أصول البورصة الكويتية وتحديد ما سيؤول إلى الشركة الجديدة لزيادة قيمتها الرأسمالية قبل طرحها للاكتتاب.

وأضاف: لابد لهيئة أسواق المال أن يكون لها مصادر للإيرادات، لذا لا يمكن إعطاء كل شيء في إطار الخصخصة، وعلى من سيقود البورصة في الفترة اللاحقة ان يجد مصادر دخل جديدة ويبتكر مصادر جديدة. وفي سياق آخر قال المصدر إن لجنة التأسيس ستحصل على كتاب من وزارة التجارة خلال الأسبوع الجاري للتوجه إلى وزارة العدل لتوثيق عقد التأسيس والنظام الأساسي لشركة البورصة الجديدة لتبدأ في تحديد موعد لانعقاد الجمعية التأسيسية. وأشار إلى عدم وجود معوقات تعرقل مسيرة التأسيس أو تؤخر من عمل اللجنة في هذا السياق، متوقعا أن يحدد موعد للجمعية التأسيسية قبل نهاية الشهر الجاري.

من يستحوذ على أصول البورصة قبل خصخصتها؟

مصدر مسؤول: لا بد أن تكون للهيئة مصادر للإيرادات

المنحة تستحق لحامل السهم بعد 3 أيام من إقراره بالجمعية العمومية

شريف حمدي

أكدت مصادر لـ «الأنباء» على جاهزية البورصة ممثلة في الشركة الكويتية للمقاصة وإدارة التداول المنوط بها احتساب أسعار الأسهم بعد التفسيخ على تطبيق قرار هيئة أسواق المال الجديد الخاص بالتوزيعات النقدية والمنحة، وذلك بعد ان طبقت البورصة بالفعل القرار على التوزيعات النقدية التي أعلنت عنها شركتي «ألافكو» و«آفاق».

وقالت إنه تم حسم الخلاف المثار حول من يستحق قيمة المنحة بأنها تحق من يمتلك السهم في اليوم الرابع بعد اعتماد المساهمين في الجمعية العمومية على توزيعات المنحة، مشيرة إلى أنه بعد الإعلان عن توزيعات المنحة فإنه يتم تداول السهم خلال 3 أيام عمل حسب قرار هيئة أسواق المال بدون الأرباح النقدية في حال كانت هناك توصية بها، ومن ثم يتم تحديد السعر الجديد للسهم من دون نسبة المنحة، ويستحقها من في حوزته السهم بعد إقفال اليوم الثالث من التداول، ولن تكون من حق من كان مسجلا في سجلات الشركة يوم إقرار المنحة في الجمعية العمومية.

في سياق متصل قالت مصادر ان التوزيعات الحالية التي أعلنت عنها «ألافكو» و«آفاق» ستقوم الشركة الكويتية للمقاصة بإصدار شيكات ورقية لمستحقيها، وذلك حتى يصدر قرار إلزامي من هيئة أسواق المال بوقف الشيكات الورقية وتحويل مبالغ التوزيعات على الحسابات البنكية للمساهمين. وحسب المصادر فإن «المقاصة» جاهزة لهذه الخطوة، ومن الممكن ان تبدأ في عمليات التحويل البنكي مع نهاية مارس المقبل والتي ستشهد الإعلان عن التوزيعات السنوية لأغلب الشركات.

مصرفي يحذّر من أزمة جديدة في القطاع إذا لم تتم حلحلة ملفات القطاع الخاص

تشاؤم بنتائج البنوك!

محمود فاروق

مع انتظار السوق لنتائج الشركات المدرجة عن 2013 وبالأخص نتائج البنوك التي غالبا ما تكون اول المعلنين عن بياناتها المالية، وتكون مؤشرا للسوق ولقطاع المال والاعمال، فقد ابدى قيادي مصرفي معروف بجرأته نظرة تشاؤمية وعلى عكس ما يقال ان الاوضاع في القطاع متجهة للتحسن في 2014، بعد ان عانت في العام الماضي، وفضل القيادي المصرفي عدم الكشف عن اسمه لحساسية القطاع وموقف مصرفه، واللافت في كلام القيادي انه يتوقع أزمة جديدة سيسببها قطاع شركات الاستثمار للبنوك خلال الأشهر المقبلة.

وفيما يلي ابرز ما جاء في الدردرشة:

● جزء لافت من ارقام النمو الائتماني الذي تعلن عنه البنوك هو عبارة عن جدولة مديونيات سابقة يتم تسجيلها في دفاتر البنوك على انها قروض جديدة.

● النمو الطفيف المتوقع ان تحققه البنوك في ميزانية 2013 يعد بمثابة «أرباح وهمية» ـ على حد وصفه ـ لا تمثل او تعكس الواقع بشيء.

● الانكشافات على العملاء الكبار التي مازالت تعاني منها بعض البنوك جعلتها تعيش اليوم المخاض الثالث للازمة المالية، حيث يبدو ان البنوك تركت وحدها تعاني منها، بعد ان حسم ملف شركات الاستثمار والعقار اكبر قطاعين مؤثرين على البنوك، بحيث هناك من انسحب من السوق وانتهى، وبين من تم تسييل اسهمه واصوله، لذا البنوك اليوم في مأزق لما يمكنها فعله في ظل الانكشافات الجديدة خصوصا في ظل الاستقالات الاخيرة للقياديين.

● المخصصات الكبيرة التي مازالت بعض البنوك تعلنها في كل ربع، تكشف عن الوضع الحقيقي للقطاع.

● تزايد نسب المخصصات التي تعلن عنها البنوك كل فترة أصبح ينعكس بشكل كبير على اسعار الاسهم بالسوق، والاسهم في مكانها ولم تسجل عوائد للمستثمرين تذكر في 2013، وحتى كويت15 الذي يعكس الاسهم الكبيرة والقيادية وبينها البنوك لم يتجاوز عائده 6,5٪ في 2013 وهو عكس العوائد المسجلة في اسواق مجاورة، لذا اصبحت الفرصة افضل للمستثمرين في اسهم مصرفية خليجية.

● هناك شعور حقيقي لدى العديد من القيادات الاقتصادية في البلاد بأن هناك أزمة أوشكت على الظهور، وما يحدث حاليا مجرد تأجيل لانكشافها، اذ لا يمكن ان يدور اقتصاد القطاع الخاص في مكانه لفترة 5 سنوات، وهذا لا شك سينفجر عاجلا ام آجلا.

● هناك عدم اهتمام حكومي بمعالجة أوضاع القطاع الخاص، اولا لان هناك ملفات حكومية عدة تحظى بالاولوية، وايضا لان البرلمان لا يكترث حاليا للقطاع الخاص بقدر اهتمامه بالقضايا الشعبية خصوصا ان اغلب الكويتيين موظفون في القطاع العام.

● الأمر الذي بات معروفا، وهو عدم انطلاق مشاريع تنموية كما كان متوقعا، واعلنت الحكومة عن ارقام الانفاق الذي لا يتجاوز 50٪ من المرصود في خطة التنمية للسنوات الثلاث الاولى، ويعتبر هذا الانفاق طبيعيا وليس استثنائيا.

● توقعات بأن تنفجر فقاعة عقارية في الشق الاستثماري منها، واكبر دليل على ذلك ان الايجارات في العقارات الاستثمارية ترتفع بشكل لافت، حيث ان الملاك يلجأون لرفع الايجارات من اجل تحقيق العائد الذي يؤمن لهم دفع فوائد الديون، حيث ان اغلب العقارات التي بنيت بعد الازمة هي من القروض المصرفية، وان الشرارة ستنطلق مع ارتفاع الفائدة.

● ربكة يعيشها البنك المركزي فيما يخص قراراته، فلا هو قادر على خفض الفائدة من جديد في ظل الارتفاعات في الاسعار والتضخم الحاصل، ولا هو قادر على رفعها خوفا من ظهور فقاعات غير محسوبة في اماكن معينة، وايضا في ظل عدم تعافي الاقتصاد.

النمو الائتماني عبارة عن جدولة قروض سابقة.. والجديدة لا تذكر

المستثمرون لم يعد يحتملون الانتظار.. وعوائد الأسهم الخليجية أفضل

انكشافات على عملاء كبار ومخصصات ترتفع في كل ربع

عدم مبالاة حكومية بملف القطاع الخاص.. لأن النواب يهمهم موظفو القطاع العام

ربكة مركزية: هل نرفع الفائدة بـ 2014 أم نخفضها؟

المتلاعبون.. اثنان يقودان سوق مال!

● يكشف «الانفوغراف» أعلاه ان عددا محدودا من الضاربين (شخصان أو ثلاثة) يمكنهم التلاعب في السوق ورفع سيولته او خفضها بدليل ما حصل بين شهر مايو ويونيو الماضيين.. والسؤال هنا: هل هذا سوق صالح للاستثمار؟ وهل يرضى التجار الكبار من الكويتيين ان يختطف سوقهم المالي شخصان أو ثلاثة؟

● منذ ان بدأت هيئة أسواق المال في إحالة متداولين ومضاربين ووسطاء الى النيابة بتهم مختلفة أخذت السيولة في التراجع، وهذا دليل على ان ما تقوم به الهيئة لحماية السوق من التلاعبات ولتنظيف السوق من العبث ليصبح سوقا نظيفا.

● مطلوب تكثيف حملات التوعية للمستثمرين الصغار قبل أن يعود المتلاعبون من «عطلة» التوقيف القسري، كما مطلوب الكشف عن أسماء هؤلاء بشكل دائم للحؤول دون وقوع الأفراد في فخهم، وأيضا من الضروري الإعلان بالأسماء عن نتائج الإحالات للنيابة ليس فقط الاكتفاء بالإحالة.